



اسم المقال: الأحزاب السياسية والديمقراطية في العراق بعد عام 2003 (الواقع والمستقبل)

اسم الكاتب: م.م. نور قيس عبود الخزعل

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2304>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/10 13:08 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوي المقال تحتها.



الأحزاب السياسية والديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (الواقع والمستقبل)

م. م. نور قيس عبود الخزعل(*)

الملخص:

يتناول البحث موضوع علاقة الاحزاب السياسية بالديمقراطية، والحالة التطبيقية هي العراق، ان الديمقراطية تقترب بوجود تعددية حزبية سياسية، ومظاهر أخرى، وحالة العراق قدمت مؤشرات مفادها: ان التعددية لم تكن تثبت وجود ديمقراطية متكاملة، ما موجود هو عملية انتقال، ونقطة الضعف الموجودة هي ضعف الاساس الثقافي، وحدثة تجربة الديمقراطية، وضعف المؤسسات، ورغم ذلك، نجح العراق في وضع دستور، يقبل التعددية السياسية، ويمنح حريات واسعة.

المقدمة:

يقترب وجود الديمقراطية بوجود الأحزاب السياسية، ويقترب وجود الأحزاب والتعددية الحزبية بوجود الديمقراطية، فكل منهما يكمل الآخر، على الأقل في الدول التي تؤمن بالعمل الديمقراطي الحقيقي، اما في الدول غير المتقدمة فقد تفرغ الديمقراطية من محتواها، فحتى لو وجدت تعددية حزبية وحتى لو رفعت هذه الأحزاب شعارات ديمقراطية، وحتى لو وصلت إلى السلطة عن طريق الانتخابات فإن ذلك ليس بالدليل على ان الديمقراطية تأخذ مداها الحقيقي في هذا البلد أو لنقل ليس دليلا على ان تلك الأحزاب تؤمن حقا بالعمل الديمقراطي، بل قد يكون ذلك مؤشرا على ان العمل السياسي فيها تعبويا ومسيطر عليه من قبل السلطة.

وهناك صنف ثالث من البلدان تقع تحت مسمى البلدان المتحولة ديمقراطيا، وهي تلك التي شرعت باجراءات التحول فيها من مدة ولكنه لم يكتمل لا سياسيا ولا

(*) كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين.

قانونيا ولا ثقافيا، واجراءات التحول فيها اخذت شوطا لا يمكن معها اعتبار هذه البلدان دولا غير ديمقراطية، فالتعددية والانتخابات وتداول السلطة مساءل موجودة، وتبقى اغلب النواقص لاتمام الانتقال الديمقراطي متباينة من دولة الى اخرى.

ولعل العراق يمثل حالة جديدة بالدراسة، فهو من البلدان المتحولة نحو الديمقراطية، وفيه تعددية حزبية، وقد اخذ بالانتخاب كوسيلة لتداول السلطة، ووجود دستور دائم يحمي الديمقراطية، وقد اجريت في هذا البلد عدة انتخابات نيابية تنافسية في اعوام ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ و ٢٠١٤، تعاقبت من خلالها عدة حكومات على حكم البلاد. فضلا عن وجود مؤسسات للعمل الديمقراطي: مجلس النواب، والاعلام،.. بغض النظر عن مستوى ادائها وآليات ذلك الاداء. وما يهمننا هنا ان العراق سمح بتعددية حزبية أخذت الوان سياسية متعددة: ماركسية ودينية وليبرالية وقومية عكست مدى التنوع الموجود في المجتمع، أي انه تعلق باهم اركان الديمقراطية الا وهو: حرية التعبير وحرية التنظيم، واهم خصائص الديمقراطية: حرية تكوين الاحزاب السياسية.

ان مناقشة علاقة الأحزاب السياسية بواقع الديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ومستقبلها، ستكون المحور الأساس لهذا البحث.

١-اهمية البحث:

تنبع اهمية البحث من اهمية موضوع الأحزاب السياسية العراقية والديمقراطية، فالأحزاب الفاعلة القائمة هي من شرعت بتأسيس النظام السياسي وصياغة الدستور خلال العام ٢٠٠٥، من خلال ممثليها في لجنة كتابة الدستور ومن خلال ممثليها الذين صوتوا للدستور في الجمعية الوطنية، ثم من خلال التعبئة الجماهيرية للتصويت بالايجاب لقبوله باستفتاء عام، رغم ما فيه من ثغرات ظهرت اثناء التطبيق وقادت الى عدة ازمات سياسية. فهي كانت مسؤولة عن انتاج نظاما سياسيا غير مستقرا للعراق، اذ تم اعتماد نظاما برلمانيا في بيئة سياسية-اجتماعية منقسمة، كما صاغت نظاما فدراليا ولا مركزيا لم تتجه الارادة السياسية الى تطبيق اغلب مضامينه؛ خاصة في مجالس المحافظات.

لقد اظهرت الأحزاب العراقية خلال المدة اللاحقة على العام ٢٠٠٥، اداء سياسيا غير ايجابي في بعض الانشطة السياسية، اذ ظهر خلل في طريقة حكم البلاد على نحو دفع على اظهار مزيد من الانقسام السياسي والاجتماعي، وغياب التنمية رغم ما تحقق للبلاد من موارد مالية مهمة ودعم دولي، والخلل الالهم يتمثل في تشويه معالم النظام السياسي، وابتعاد الأحزاب السياسية عن التطبيق الفعلي للديمقراطية القائم على اسس: حكم الاغلبية السياسية، وحفظ حقوق الاقلية المعارضة، والمساواة واستمرارية النظام السياسي، وتم مقابلها اعتماد الديمقراطية التوافقية التي هي عبارة عن اصفاء الصفة الشرعية على المحاصصة السياسية لادامة التعايش ولادارة التنوع الموجود في العراق وتغليب على الديمقراطية التامة في ظرف الانقسام القائم، الا ان تلك الديمقراطية اتجهت الى المغالاة في مراعاة وجود انقسامات قومية ومذهبية في المجتمع واعطائها مكانا في العمل السياسي، على نحو يضعف معه مشروعية الانتخابات التنافسية كطريقة لادارة الدولة والمجتمع، ويعيد صياغة نتائجها لتلاءم حالة توافقية سببت بتعطل في الديمقراطية في احيان عدة.

٢-اهداف البحث:

يروم البحث تحقيق الاهداف الآتية:

أ-بيان معنى الديمقراطية المطبقة في العراق، ومدى اقترابها او ابتعادها عن اصلها النيابي: النيابة عن الشعب في اطار يقبل تداول السلطة والانتخابات التنافسية، والتعددية الحزبية وحماية الحريات العامة والمساواة بين المواطنين. وكون الديمقراطية التوافقية ليست سلبية لذاتها بقدر ما هي تكييف للديمقراطية النيابية مع الواقع العراقي، وان الظروف تستدعي وجودها، وان السلبات المتحققة عنها هي جراء الابتعاد بتلك الديمقراطية لتكون مدخل لتوسيع الانقسام الاجتماعي.

ب-تشخيص علاقة الأحزاب السياسية العراقية بالديمقراطية: وهذا التشخيص سيكون له نتائج مهمة كون ان ابتعاد الأحزاب عن تطبيق الديمقراطية قد اثر سلبا على اداءها السياسي، لأن الحزب الذي لا يؤمن بالعمل الديمقراطي على صعيده الداخلي لا يمكنه ان يلتزم بها على الصعيد السياسي، وهذا الامر مهم كونه سيساعد المواطن العراقي على فرز الاحزاب التي ترفع شعارات والاحزاب التي تساعد على تطبيق الديمقراطية، ومن ثم الانتخاب وفقا لقناعات الناخب بتقديم اولوياته التي يراها ملائمة له؛ رغم ان اغلب المواطنين اظهروا

التزاما ايديولوجيا بالشعارات أكثر منه التزاما بنسب ونوع الاداء الديمقراطي والتموي خلال
المدة بين ٢٠٠٥ - ٢٠١٤ .

ج- تأشير وجود خلل في الشعارات التي ترفعها الأحزاب السياسية العراقية، مثل:
الوعد بتطبيق الديمقراطية أو ما يشابهها، واغلبها قائم على مراعاة تثبيت الانقسام الاجتماعي
والدعوة إلى القيام بواجبات هي في الاصل من صميم عمل الدولة وواجباتها تجاه المواطنين:
وهي في هذه الحالة ستكون مخيرة بين ان تبقى ضمن اطار تلك الشعارات، وبين ان ترفع
شعارات واقعية وتكون قادرة على تطبيقها، وهي في هذه الحالة ستكون أكثر مصداقية وسوف
تزداد احتراماً وثقة في نظر المواطن العراقي.

٣- الاشكالية:

تتمحور الاشكالية الأساسية لهذا البحث في كون العلاقة بين الاحزاب والديمقراطية
هي علاقة تفاعل، فلا يمكن ضمان تطبيق الديمقراطية من قبل احزاب لا تؤمن بالديمقراطية،
ولا تسعى للحفاظ على الدستور والياته في تقدير الديمقراطية، وتكون الاشكالية متجذرة في
عدم اليقين بعلاقة الاحزاب الموجودة بالديمقراطية.

وهذه الاشكالية تثير مؤشرات مهمة في العمل السياسي لها انعكاسات على
الديمقراطية التي تم تطبيقها، ومنها مثلاً: السعي إلى دفع النظام السياسي إلى اعتماد عرف
المحاصصة السياسية، والتوافقية، والتركيز على وجود انقسام سياسي وجعله انقساماً
اجتماعياً، والسعي إلى تسييس الاعمال التنفيذية والامنية والخدمية، والاهم منه غياب منظور
للتنمية وغياب منظور ثقافي يمكن ان يسعف في تحقيق انتقال ديمقراطي متناسب مع ما ورد
في الدستور من نصوص تعتمد الانتقال السلمي للسلطة وحرية التعبير وحماية حقوق
الانسان، ..

وهذه الاشكالية تطرح الحاجة الى الاجابة عن سؤال مركزي مفاده:

ما هو واقع الديمقراطية في العراق، وما مستقبلها، في ضوء البنية الفكرية للأحزاب
السياسية العراقية وادائها السياسي؟

ويطرح البحث عدة اسئلة فرعية، ستكون محور اهتمام البحث ونقاشه، وهي:

- ما هي منظور الأحزاب السياسية العراقية القائمة اليوم للديمقراطية في العراق،
وتصورها لها في مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣؟ أي كيف كانت تلك الأحزاب تفكر بالديمقراطية
التي تلائم العراق في مرحلة ما بعد تغيير النظام السياسي؟

— ما هي علاقة الأحزاب السياسية العراقية بالديمقراطية بعد عام ٢٠٠٣؟

— ما هو مستقبل الديمقراطية في العراق؟

٤- الفرضية:

من خلال الاشكالية اعلاه، يفترض الباحث بأن الأحزاب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ استفادت من الديمقراطية للوصول إلى السلطة ولكنها لم تعمل بها، ولم تثبت اركانها وخصائصها، وان مستقبل الديمقراطية في العراق من الممكن ان يكون في خطر اذا لم تحسن الأحزاب السياسية العراقية من اداءها السياسي.

٥- المنهجية:

اعتمد الباحث في انجاز هذا البحث على المنهج الوصفي، لوصف علاقات الأحزاب السياسية بالديمقراطية، وعلى مدخل التحليل النظري للبحث في الانعكاس الذي تتركه الأحزاب السياسية (مدخلات) على واقع الديمقراطية ومستقبلها (مخرجات).

٦- الهيكلية:

يتكون هذا البحث من ثلاثة مباحث، فضلا عن المقدمة والخاتمة، حيث تم في الأول تناول علاقة الأحزاب السياسية العراقية الفاعلة اليوم بالديمقراطية في مرحلة ما قبل الوصول إلى السلطة، وفي الثاني تم التركيز على الأحزاب السياسية وواقع الديمقراطية في العراق بعد وصولها للسلطة، وفي الثالث تم البحث في مستقبل الديمقراطية في العراق.

المبحث الأول: خلفية فكرية-تاريخية لمضمون علاقة الأحزاب السياسية بالديمقراطية

ترتبط الديمقراطية بالأحزاب^(١) بعلاقات وثيقة، فالديمقراطية لا يمكن ان تقام

بشكلها المباشر لاعتبارات اقلها تعقد الحياة السياسية وصعوبة جمع المواطنين لاختذ

١- الأحزاب السياسية: هناك تعريف كثيرة للأحزاب السياسية، الا ان اسطها واكثرها قربا من الواقع هي التعاريف التي تركز على ان الحزب هو عبارة عن: فكرة + اشخاص + تنظيم. بشرط ان يكون هذا الثلاثي نشطاً اي ان يعبر عن نفسه بانه حزب سياسي يريد ان يمارس السياسة و ان يصل إلى السلطة. وكلما كانت الفكرة التي تؤمن بها الأحزاب قريبة من روح المجتمع ومن اهدافه وتطلعاته الحقيقية كلما كانت للأحزاب قواعد جماهيرية عريضة، وكلما كانت البلاد مستفيدة من نشاطات هذا الحزب، والعكس صحيح اي عندما تكون الفكرة التي ينطلق منها الحزب عنصرية أو طائفية أو حتى تقوم على أساس العنف ونفي الآخر كلما تضرر منها المجتمع وضاعت الجماهير بها ذرعا، وغالبا ما تبنى العلاقة هنا بين الأحزاب والمجتمع على الشمولية والتعبئة. ومن المتعارف عليه ان النوع لأول من الأحزاب أي لما ي يحمل برامج سياسية هادفة ونابعة من فكرة تقوم على بناء لمة ولة واعمارها توجد في الما ول المتقدمة، اما الأحزاب السياسية التي تتبنى افكار تميل إلى نصرة قومية انصارها أو طوائف غالبا ما توجد في الما ول غير المتقدمة. ينظر: ليث الزبيدي، المشكلات السياسية في عالم الجنوب، بغداد: بلا، ٢٠١٤، ص ١٧.

رأيهم بشأن ادارة الدولة، فانهى المطاف الى اختيار الاسلوب النيابي^(١) بعده اكثر تلاعما مع الديمقراطية، فالشعب يختار من يمثله لادارة الدولة، وضمن امكانية مراجعة اداء النواب والرقابة عليهم، وبهذا يتحقق السيادة للشعب، ومع ذلك فان النظام الديمقراطي الذي انتشر تطبيقاته في دول العالم خصوصا بعد انتهاء الحرب الباردة، لم يكن واحدا، انما كان بغلبة الديمقراطية وفقا للفهم والتطبيق الغربي، والذي يمتاز باعلاه مؤسسات نيابية والحريات والمساواة بين المواطنين وتداول السلطة ووجود الاحزاب السياسية^(٢).

٣

ان النظم السياسية التي عرفتها البشرية متعددة، ومنها: نظم حكم الفرد التي تتجه الى الديكتاتورية، يقابلها نظم حكم ديمقراطية تغلب عليها النيابة والانتخاب والفصل بين السلطات^(٣)، وحتى يقيم نظام حكم ديمقراطي يتطلب: وجود برلمان، وتداول السلطة، والفصل بين السلطات، والسيادة للشعب، ووجود دستور دائم، وسيادة للقانون، وحرية التعبير عن الرأي، وحرية تكوين الاحزاب^(٤)، الا ان التطبيق على الارض^٥ يفرز بعض الاختلاف، مما يظهر بكون النماذج المطبقة ليست كلها مستقرة ولا بمستوى واحد، وبهذا ظهر علينا صياغات نظرية مختلفة لقياس ديمقراطية البلدان، وكان من بينها مؤشر الديمقراطية وهو تقرير سنوي وثائقي يصدر بانتظام منذ عام ٢٠٠٦ تعده (وحدة الاستخبارات الاقتصادية)، التي تتبع قطاع الأعمال الخاصة،

٢- الديمقراطية، كلمة تتضمن عدة معاني، من بينها ان يكون للشعب شأن في حكم البلاد، وبدأ الامر بصيغة مباشرة عبر الاجتماع في امكان عامة والتصويت على القرارات التي تعدها هيئة حاكمة و نخب سياسية، الا ان ازدياد عدد السكان وازدياد القضايا المطروحة للنقاش قد حالوا ن الاستمرار بهذا النوع من الديمقراطية، فتم اختراع الديمقراطية غير المباشرة و النيابة التي تعني ان يقوم الشعب بانتخاب من يمثله وهؤلاء المنتخون هم من يقوم باتخاذ القرارات بمفردهم احيانا، و عن طريق اشراك الشعب في الاستفتاءات على الامور المهمة في احيان اخرى. ينظر: صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وابعاده، الطبعة الأولى، بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٩٠، ص ٩٤.

٢٥٥.

٣- فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، بوت: العارف للطبوعات، ١٣ تمس ٠٨ وما بعده.

ن:

وقار

Cherif Bassiouni, and others, democracy its principles and achievement, Geneva, Inter-Parliamentary Union, 1998, pp: 5-6.
http://www.ipu.org/PDF/publications/DEMOCRACY_PR_E.pdf

٤- حميد حو ن خالد، الانظمة السياسية، بغداد: مكتبة السنهوي، باه ٧.

٥S.W.R. de A. Samarasinghe, Democracy and Democratization in Developing Countries, Boston: Department of Population and International Health Harvard School of Public Health, July, 1994, pp: 7-8.
<https://www.hsph.harvard.edu/ihs/publications/pdf/No-7-1.PDF>

ضمن مجموعة الإيكونوميست البريطانية، ويتضمن ٦٠ مؤشر لقياس حالة الديمقراطية في بلدان العالم المختلفة، توضع تحت خمس فئات مختلفة: العملية الانتخابية والتعددية، وأداء الحكومة، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية، والحريات المدنية، والتي وزعت دول العالم على صعيد تطبيقات الديمقراطية الى اربع مجموعات وهي: الديمقراطيات الكاملة، الديمقراطيات المعيبة، والأنظمة الهجينة، الأنظمة السلطوية^(٤)، بحسب تطبيقاتها للديمقراطية ومدى انطباق تلك المؤشرات عليها.

وحتى نصل الى مضمون الديمقراطية التي شرع العراق بتطبيقها، بقدر علاقتها بالاحزاب السياسية، وبالعامل الخارجي المساعد في تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣، لا بد من الرجوع قليلا، الى رؤية الاحزاب السياسية العراقية الى الديمقراطية التي يتوجب ان تقام في العراق، وكيف سعت الى تطبيق منظورها للديمقراطية بعد ان تغير النظام السياسي واسس نظام آخر بديل عنه في العام ٢٠٠٥.

ان الديمقراطية عدت من ضمن الشعارات التي رفعتها معظم الأحزاب السياسية العراقية المعارضة في فترة ما قبل عام ٢٠٠٣، وعلى الاخص غير الدينية منها، مثل الاحزاب الكردية وحزب المؤتمر الوطني، وحركة الوفاق الوطني.. حيث كانت هذه الكلمة سهلة ومتداولة في خطابات قادة الأحزاب وممثليها، للتعامل مع الحالة الشمولية التي كان يتصف بها النظام السياسي السابق، رغبة منها لاقتناع الغرب بانها قادرة على ادارة نظام ديمقراطي اذا ما اتجه الغرب إلى تغيير النظام السابق. والحديث هنا عن رغبة باقناع الطرف الذي سيقوم بالتغيير كون هناك بديل ديمقراطي يمكن ان يظهر في العراق، اما امتلاك برنامج لجعل العراق بلدا ديمقراطيا في خضم الوضع المجتمعي

٦- ففي تقرير عام ٢٠١٤ مثلا، كانت البلدان التي عدت من بين الديمقراطيات الكاملة ٥٢ دولة، في حين ان الديمقراطيات المعيبة بلغت ٥٣ دولة، في حين ان الانظمة الهجينة بلغت ٣٦ دولة، والانظمة المتسلطة ٣٥ دولة، وهو ما يؤشر ان مؤشرات وجود ديمقراطية لا تطبق بشكل واحد في كل دول العالم بفعل عوامل داخلية وخارجية عدة. ينظر

٢٠١:

٤

تقرير عام

Democracy Index 2014 Democracy and its discontents A report 2014, London: The Economist Intelligence Unit, 2015.

<http://www.sudestada.com.uy/Content/Articles/421a313a-d58f-462e-9b24-2504a37f6b56/Democracy-index-2014.pdf>

وموقع التقرير: <http://www.eiu.com/home.aspx>

والسياسي الذي يعيشه العراق وسيطرة البنى القبلية والدينية، وضعف التيار المدني فانه اثبت ان تلك الاحزاب لم تمتلك برنامجا سياسيا لاحداث الانتقال الديمقراطي يتناسب ووضع وخصوصية العراق^(٧).

اما عن الأسباب التي كانت تدفع تلك الأحزاب لتبني الديمقراطية، وجعلها من ضمن برامجها وشعاراتها السياسية فيمكن ان نوضحها من خلال الاتي:

١- الديمقراطية وسيلة لمحاربة الدكتاتورية: اذ تعد الدكتاتورية من اهم العيوب التي عانت منها الأنظمة السياسية في مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣، فبعد ان كان النظام الملكي فيه فسحة ولو بسيطة من الديمقراطية، اصبحت مقدرات البلاد بعد العام ١٩٥٨ وسياساتها الداخلية والخارجية وسيلة بيد الحاكم يتصرف بها بحسب مزاجه ونظراته الشخصية وتقديره للأمور. وباستثناء قانون الجمعيات والأحزاب الذي صدر في عهد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٠، والذي لم يرى النور الا لشهر معدودة فإن اي مجال لظهور أحزاب سياسية قادرة على التنافس السياسي السلمي لم يكن موجودا حتى لو وجدت مكاتب أو تسميات للأحزاب^(٨)، وهو ما دفع بعض الاحزاب الى العمل السري، وبكل الاحوال فالعبرة في العمل السياسي الحزبي ليس بالعمل السري انما العمل في محيط تنافسي سلمي ضمن فلسفات وبرامج يرغب بها المجتمع، وهو ما لم يكن متاحا وهو ما اضطر تلك الأحزاب إلى ان تنتهج طريق المعارضة من خارج البلاد، ودعت إلى نشر الديمقراطية ومحاربة الدكتاتورية^(٩). بمعنى

٧ وتنتهي عدة تحليلات الى ان الاحزاب الليبرالية لم تكن تملك أي أطر سياسية فكرية وتنظيمية داخل صفوفها، كما انها لم تنجح في اظهار مشر وع د ولة. ينظر:

Melani Cammett, Democracy in Post-Invasion Iraq, Brown University, In: 2 February 2015, pp: 4-5.
<http://watson.brown.edu/costsofwar/files/cow/imce/papers/2013/Democracy%20in%20PostInvasion%20Iraq.pdf>

وايضا: ناجي الوي، الأحزاب العراقية أحزاب براغماتية تفتقد للطابع الفكري، في: ٣١ ايار ٢٠١٤.
<http://www.najialghezi.com/index.php/%D9%9%81%D9%83%D8%B1%D9%8A.html>

٨- ينظر: عادل و وف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية قراءة نقدية لمسيرة نصف قرن (١٩٥٠ - ٢٠٠٠)، الطبعة الرابعة، دمشق: المركز العراقي للاعلام والدراسات، ٢٠٠٥، ص ١٥٤ - ٤١٩.

٩- وبعض الأحزاب مثل الحزب الشيوعي بقي يعمل في الساحة الداخلية كتيار أكثر منه كحزب وتنظيم سياسي، ولكن ونا ن يوح بآرائه المتعلقة بدكتاتورية النظام حتى اتاحت له الفرصة للظهور عام ٢٠٠٣. ينظر: هـ ي حسن علوي، =

أن الديمقراطية كانت بديلاً للديكتاتورية وتمثل نقداً ومعارضة للنظام السياسي السابق على العام ٢٠٠٣.

٢- الديمقراطية وسيلة لكسب الدعم الدولي: جعلت الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة من نشر الديمقراطية في العالم هدف لها، وهذه سمة بقيت ملازمة لتلك الدول على اعتبار أنها من ضمن مبادئ النظام الليبرالي الذي تؤمن به، وقد ازدادت أهمية الديمقراطية في فترة الحرب الباردة إذ صارت الدكتاتورية والأنظمة الاستبدادية محسوبة على الاتحاد السوفيتي على اعتبار أن الأنظمة الشيوعية لا تسمح باعتماد النظام الانتخابي التنافسي للوصول إلى السلطة^(١)، وصارت الأنظمة الليبرالية محسوبة على الدول الغربية والولايات المتحدة. وهكذا، ومن أجل أن تحصل الأحزاب السياسية العراقية المعارضة على الدعم الدولي كان لا بد لها من أن ترفع شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفعلاً فقد كان ذلك مهماً جداً، إذ سرعان ما تبنت الدول الغربية والولايات المتحدة على وجه الخصوص ملف المعارضة العراقية في الخارج^(٢)، وبدأت تقدم لها المساعدات بمختلف صنوفها المادية والإعلامية، والمعارضة من جهتها أخذت تركز على دكتاتورية النظام وتعد العالم أن الديمقراطية سوف يكون الأساس الذي تبني من خلاله الدولة العراقية القادمة^(٣).

أما الأحزاب الإسلامية فإنها لم تعارض حاجة العراق إلى اعتماد نظام سياسي ديمقراطي، يلي مطالب المجتمع في وجه سطوة النظام السياسي؛ ورغم أنها ذات محتوى شمولي (بحكم قيامها على اجندات والركون إلى حشد الانصار والولاء والتعبئة

= أحزاب المعارضة في العراق ١٩٦٨-٢٠٠٣، بغداد: دار الكتب العلمية، باه ٣٠. وايضاً: تغريد حو ن، فكرة الديمقراطية بين النشأة والتعزيز في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٦، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٠-٢١.

١- ياسمين نوي علي، توظيف الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص ٤١-٤٨، ١٩٦٨-٢٠٠٩، ص ١٠٩-١١٤.

٢- ولا ينف ذلك أن الولايات المتحدة نفسها هي من ساعدت على تبلور بعض صور المعارضة، وإبرازها خلال عقد التسعينات. ينظر: قيس ناصر راهي، رؤية فرنسيس فوكوياما لبناء دولة العراق ما بعد صدام نموذجاً، مجلة الخليج العربي، العدد ٣ و ٤، جامعة البصرة، ٢٠١٤، ص ٧٢-٧٤.

١ - نزار بلان، كردستان جنة الله وحجيم امة، الطبعة الأولى، عطن: بلا، ٢٠١٠، ص ٢٠٣-٥٠٣.

على اسس الهوية الفرعية، والدعوة الى منطقتي معتقدته انه الحق وفقا لعقائدها) الا انها كانت بحاجة إلى دعم الغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة من اجل احداث التغيير في العراق^(١). وهذه الاحزاب كانت تقفّ على الضد من النظام السياسي آنذاك، ولكنها في الوقت عينه لم تكن تؤمن بالعمل الديمقراطي بصيغته الغربية، والأسباب التي تقف وراء عدم تبنيها للديمقراطية بصيغتها الغربية كثيرة، من بينها على عجلة الآتي:

أ- علاقة الديمقراطية بالإسلام: فجوهر الديمقراطية يقوم على اعطاء الاغلبية سلطة ادارة الدولة مهما كان مزاج الاغلبية وقيمه بشرط احترام بعض المبادئ الاساسية الجامعة والضامنة للتعايش السلمي ولحكم القانون، ومن غير الممكن ان يتم الجمع ما بين الديمقراطية والفكر الإسلامي، الذي يمتاز بوجود ثوابت عدة لا يمكن معها ان يسمح بحرية تناول اي مجموعة لتلك الثوابت وتجاوزها، ومن بينها ان الاحكام تستنبط من نص قرآني وليس من اجتهاد بشري^(٢). وترى الاحزاب الاسلامية هنا بأن العيب ليس في الإسلام لأنه لا يأخذ بالديمقراطية بل ان الديمقراطية هي ليست بالضرورة الطريقة الصالحة للحكم في كل الظروف، فالنظام السياسي الناجح هو الذي يستمد طريقة حكمه من البيئة التي يوجد فيها. وعلى هذا الأساس فلم تكن علاقة الأحزاب الإسلامية في العراق بالديمقراطية بالعلاقة الواضحة، رغم ان البعض منها يحاول ان يعطي انطباع للآخرين من انه يتخذ من الديمقراطية طريقة للحكم. وهو ما يعطي فسحة للتفسير بكون دافع تغيير النظام السياسي مهما كانت الوسيلة والتحالفات والطروحات حاضرا بشكل كبير عندما اظهرت تلك الأحزاب خطابا سياسيا يشير إلى انها تتبنى الديمقراطية^(٣).

١- ناجي الوي، الأحزاب العراقية وإشكالية العمل السياسي، في: ١٨ حزيران ٢٠١٥.

<http://www.najialghezi.com/index.php/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A7%D8%B3%D9%8A.html>

١- ينظر: احمد عبد الكريم عبد الوهاب، موقف الفكر العربي الإسلامي من الحداثة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨. ص ٢ ٤ ٦٥. وايضا: مصطفى احمد مصطفى، ماهية السلطة في فكر الأحزاب الإسلامية العراقية المعاصرة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨. ص ٤١ ٤٤.

١- تعد العلاقة بين الإسلام والديمقراطية من العلاقات الشائكة، والتي لا نرغب بالخوض فيها كونها ستدفع الموضوع بعيدا عن غايته، وللتفصيل في هذه العلاقة، قدر تعلق الامر بالأحزاب الإسلامية العراقية، ينظر: شوي عبد مطر، =

ب- الثقافة التقليدية للنخبة السياسية: والسبب الآخر الذي حال دون ان تتبنى الأحزاب الإسلامية للديمقراطية في شعاراتها وبرامجها السياسية على العكس من الأحزاب الليبرالية أو العلمانية هو نوعية المناهل الثقافية للأحزاب الإسلامية، التي تعتمد في دراستها وتعليمها على التاريخ الإسلامي وهو في معظمه حوادث تقليدية تخلو من الحداثة والتطور الا ما ندر، كما انها تقوم على التبعية والولاء، وليس دعم قدرة الافراد على الاختيار في ظل نظام تنافسي، وهذا ما جعل هناك حاجزا بينها وبين تبني الديمقراطية () .

وهناك سبب آخر اقل حدة، الا وهو ان اغلب الأحزاب الإسلامية العراقية قد نشأ في ايران، أو لجأ اليها، والاخيرة تبنت قيما محددة للحكم (ولاية الفقيه)، الذي تمارس الديمقراطية في اطار ما يحدده الولي للامة من قيم واشخاص صالحة، وتلك الأحزاب اما تاثرت أو اعتنقت الصيغة الايرانية للحكم، ورغبت بتطبيقها في العراق، مع مراعاة وجود اختلاف في البيئتين العراقية والايرانية. وطالما ان اغلب الأحزاب الإسلامية انما هي أحزاب شيعية، هذا الامر تسبب بوجود نظرة إلى الديمقراطية كونها اقرب إلى الخطاب منها إلى الممارسة الفعلية، ويدل على ذلك مسالتين: كون المضمون الإسلامي لا يجيز بان يعلى عليه، ويضع ضوابط لسقف الحريات المدنية وهو منظور شمولي في المحصلة، والمسألة الثانية هي ما ظهر من تطبيقات في العمل السياسي وفي اعمال العنف التي شهدها العراق اذ كان اغلب اطرافها هم أحزاب إسلامية تباينت احجام مسؤولياتهم في انحسار التعددية الاجتماعية والسياسية في

=الديمقراطية بين المفهومين-الغربي والإسلامي-، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، العدد ٦، جامعة تكريت، ٢٠١٠، ص ٩٤ ٩٥ ١٠١. وايضا: عبد العظيم جبر حافظ، الأحزاب السياسية الإسلامية العراقية(دراسة نقدية)، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية ولاء، العدد ٣٠، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠، ص ١ ٢ ٣ ٤. وايضا: حسن مهول عباس الغزالي، موقف الأحزاب والتيارات الدينية على الساحة العراقية من قضية الديمقراطية، مجلة الدراسات لاء ولاية، العدد ٢٧، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٨٥ ٤.

١-ناهدة محمد هون، عقيدة انتظار المهدي في الفكر الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ٤٧ -

العراق () . ومن ثم فان ما تعتقده تلك الاحزاب لا يتفق مع القيم الديمقراطية التي تدعو الى حكم القانون والمساواة وحرية التعبير... () .^٨

اذن، كانت الديمقراطية موجودة في مبادئ وشعارات الأحزاب السياسية العراقية التي توجد في المشهد السياسي، في مرحلة سابقة على عام ٢٠٠٣، ولكنها في الغالب كانت مجرد نظريات تتناسب والظروف التي كانت تعيش في ظلها تلك الأحزاب، ولم تكن نابعة عن ايمان حقيقي، وهو ما اثبتته التطبيق الفعلي للديمقراطية الذي سيتم مناقشته في النقطة التالية.

بعبارة أخرى، ان الاحزاب العراقية تعاملت مع الديمقراطية كوسيلة وليس بوصفها غاية لبناء نظام سياسي، وكان العامل الخارجي عامل ضابط في اعادة صياغة النظام السياسي وتوجيهه صوب اعتماد الديمقراطية، الا ان كثرة الاختلافات بين الاحزاب العراقية دفع النظام السياسي الى ان يكون توافقيا اكثر من كونه متعلق بالاصل الديمقراطي النيابي.

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية وواقع الديمقراطية في مرحلة ما بعد عام

٢٠٠٣

تختلف طريقة تعامل اي حزب سياسي مع الوقائع التي تصادفه في مرحلة ما قبل الوصول إلى السلطة عن مرحلة ما بعد الوصول اليها، ومرحلة السلطة هي بمثابة المختبر والمحك الذي يقاس من خلاله مدى جدية الأحزاب في تطبيق برامجها وشعاراتها السياسية. ويقصد جعل تجربة الاحزاب في التعامل مع السلطة سلة وممكنة، فقد لجأت الديمقراطيات الغربية المستقرة إلى انضاج صيغ ان أحزاب المعارضة تمارس السلطة في الظل من خلال الرقابة والنقد، وتشكيل حكومات ظل، فضلا عن قبول

١-خضر عباس عطون، الأحزاب الإسلامية العراقية في مواجهة معضلات السلطة، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٧٨، دبي: مركز الخليج للأبحاث، آذار ٢٠١١، ص ٥ ٤ .

١-شروق اياض خضير، الأحزاب الإسلامية وإشكالية الديمقراطية في العراق (دراسة تحليلية نقدية)، مجلة الدراسات لملولية، العدد ٥٠، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ٩ ٤ ١٥٢٤ . وايضا: محمد عمارة، الشوى الإسلامية والديمقراطية الغربية، وقائع مؤتمر الإسلام والغرب في عالم متغير، استخرج بتاريخ: ٢٢ تموز ٢٠١٥ .

الدخول في ائتلافات حكومية، وبذلك يتهيأ لها تجربة لممارسة السلطة عند توليها، لا ان تبدأ من فراغ، والاكثر منه ان المؤسسات التي يتم من خلالها ممارسة السلطة تبقى قائمة لتعكس استمرارية النظام السياسي. وفيما يخص الأحزاب السياسية العراقية فان نظرتها للدولة والسلطة اختلفت في مرحلة ما قبل الوصول إلى السلطة عن مرحلة ما بعدها. وهذه السمة هي قديمة تعود إلى بدايات تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١، وازدادت وضوحاً في فترة ما بعد عام ١٩٥٨، عندما كانت النخبة العسكرية والنخب المعارضة تنتقد النظام الذي يظهر وتصفه بالمتسلط والمستبد وتعد الشعب بحكم أكثر ديمقراطية وأكثر مراعاة للحريات العامة في حالة وصولها إلى السلطة، ولكنها عندما تصل إلى السلطة تظهر سلبيات ادائها واضحة، والامر ممتد منذ عام ١٩٥٨ لغاية ٢٠٠٣^(١). هذه هي البيئة الفكرية والسياسية التي وجدتتها الأحزاب العراقية امامها، اي نحو عدة عقود من الاستبداد المتعدد الواجه، ومن ثم لا وجود لثقافة ديمقراطية بين المجتمع.

ان وجود رؤية للأحزاب العراقية لكيفية ادارة البلاد، وتطبيق الديمقراطية لم يكن ليشكل عملاً سياسياً مقدرًا لولا وجود متغير آخر أكثر أهمية الا وهو ان الأحزاب العراقية انما تم تنسيق اغلب جهودها في دفع العراق نحو الديمقراطية بفعل أمريكي، وهو ما تم في مؤتمرات عدة خارج العراق اهمها مؤتمر لندن ٢٠٠٢، وغيره، وكلها ناقشت مسألة نظام الحكم في عراق ما بعد تغيير النظام، وكان الداعم الأكبر في هذا الشأن هو اتجاه الولايات المتحدة عام ١٩٩٨ إلى تبني قانون تحرير العراق، وتشكيل المؤتمر الوطني العراقي، ثم في عام ٢٠٠٢ وصف الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن العراق ك(نظام سياسي) بانه محور الشر، وحدد ثلاثة اهداف تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها: ازالة اسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق، وقطع صلة النظام السياسي بما ادعته اربابا، ودفع العراق لتبني الديمقراطية، واتجهت الولايات المتحدة

١- مجموعة باحثين، كردس ن العراق إقليم فيدرالي احد ولة؟، الطبعة الأولى، بغداد: مركز العراق للدراسات، ٢٠١٤، ص ٨٠. وايضا: عماد خلف جوي، سلطة الحزب الواحد واثرها في المشاركة السياسية دراسة تحليلية العراق نموذجاً، اطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية ولامولية، الجامعة المستنصرية، ص ١٨٤٠٥. وايضا: شمل ن العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، الطبعة الأولى، لند ن: دار الحكمة، ٢٠٠٠، ص ٥٩.

إلى الدخول في حرب مع العراق في اذار ٢٠٠٣ اسقطت معه النظام السياسي، وظهرت على اثره الأحزاب امام محك الواقع السياسي في ظل فراغ سلطة تام، ولم تظهر اي قوة قادرة على ادارة البلاد في ظل وجود سلطة الحاكم المدني السفير بول بريمر الذي اسس مجلس الحكم الانتقالي في تموز ٢٠٠٣، ثم وضع خارطة طريق في تشرين الثاني ٢٠٠٣ لتحويل العراق إلى دولة ديمقراطية على صعيد الاجراءات، بحلول نهاية العام ٢٠٠٥ (١). اي ان الديمقراطية لم تكن متعلقة ببرامج تتبع الاحزاب السياسية انما اقترنت بالارادة الامريكية التي اطلقت عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ للتعبير عن اتجاه لتغيير النظام السياسي، ثم تحت تأثير التعجيل ببرامج انتقال السلطة من الحاكم المدني الى العراقيين تم اتفاق تشرين الثاني ٢٠٠٣ (٢).

وما يلاحظ ايضا، ان السفير الامريكي بريمر اسس في الوقت عينه قاعدة مهمة في العمل السياسي، الا وهي ان العراق مجتمع منقسم، ضمن نسب افتراضية لدى الولايات المتحدة، وان الطريقة الافضل لادارة الدولة هي عبر الديمقراطية التوافقية، والمحاصصة، اي تقدير عدد المناصب التي ياخذها كل مكون من المكونات الاجتماعية، وهي القاعدة التي حكمت عمل مجلس الحكم، ثم استمرت مع حكومة ايداع علاوي المؤقتة، ووجدت اول تطبيق لها رغم وجود الانتخابات الديمقراطية في عهد حكومة ابراهيم الجعفري الانتقالية عام ٢٠٠٥، والتي سرعان ما انتقلت من جانبها السياسي إلى الاعمال التنفيذية المختلفة، ليحكم بها العراق ويستمر من خلالها تجاهل لنتائج الانتخابات، اي تجاهل للديمقراطية، تحت عنوان: ضمان مشاركة جميع العراقيين في الحكم، الا انه ضمان قائم على وجود نسب افتراضية وليس على قاعدة ان الكل يشارك من دون التقييد بالنسب (٣).

٢- حسن تركي عمير، إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، العدد ٥٨، جامعة ديالى، ٢٠١٣، ص ٤٨ + ١٥٥.

٢Patrick Basham, Can Iraq Be Democratic?, Policy Analysis, No. 505, Washington: the Center for Representative Government of the Cato Institute., January, 2004, pp: 3-5. <http://object.cato.org/sites/cato.org/files/pubs/pdf/pa505.pdf>

٢- احمد ابراهيم علي، الديمقراطية التوافقية ومحنة العراق، مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية، في: ١٥ نيسان

<http://www.alnahrain.iq/?p=2855>. ٢٠١٦.

وما ميز مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ انه ظهر في العراق كل الوان الطيف السياسي، اذ ظهر في العراق تعددية سياسية امتدت على مساحة واسعة من الاهتمام الفكري: الاحزاب الماركسية، والاحزاب الاسلامية، والاحزاب الليبرالية، والاحزاب القومية^(٢)، ولم يمنع سوى مجموعتين^٣ من ممارسة العمل السياسي الرسمي: الاتجاه القومي العربي ممثلا ب(حزب البعث المنحل)، والاتجاه السلفي التكفيري (السنني)، وما عداه حظي بدعم من الولايات المتحدة للعمل السياسي واستمر لما بعدها، وان تباينت قوة كل منها على الارض، وان تباين مدى ايمانها بالعمل الديمقراطي. لكن هذا لا يمنع من القول، ان الديمقراطية بقت اضعف الموجودات على الصعيد الفعلي، فالأحزاب السياسية التي تنافس في الانتخابات عام ٢٠٠٥ أو ٢٠١٠ أو ٢٠١٤، لم تختلف عن التي كانت حاكمة قبلها من حيث نظرتها للعمل الديمقراطي، طبعاً مع وجود استثناءات ومع وجود لمحات ايجابية لا يمكن بخسها أو نكرانها، الا ان جل ما تريده الأحزاب السياسية بعد عام ٢٠٠٣ هو ليس العمل بالطريقة الديمقراطية للحكم بل هو ان تضمن عن طريق الديمقراطية مكان لها في السلطة، الا ان السلطة لم يعد بالإمكان احتكارها من قبل تنظيم واحد كما هو الحال مع تنظيم الضباط الاحرار أو من قبل حزب واحد كما كان الحال مع حزب البعث (المنحل)، وبالتالي فإن نيل جانب من السلطة من خلال الديمقراطية يعتبر هو الهدف الأساس لتلك الأحزاب، وطالما ان العراق:

-دولة متعددة الاثنيات والاديان والمذاهب

-وطالما ان الاتجاهات السياسية بكل الوان الطيف قد ظهرت، وسعت

للمشاركة: جماهيرية ونخبوية، اثنية ومذهبية وقبلية، علمانية وشمولية،..

-وطالما ان اغلب من امتهل فاعلية على الارض هو من تعلق بالانتماءات

الأولية الفتوية، وتبنى خطاب عنصري، أو اعتمد على دعم خارجي

٢ -عبد العظيم جبر حافظ، اشكاليات سياسية ودستورية في عراق ما بعد التغيير السياسي، بغداد: مطبعة الابداع،

وما بعدها.

-وطالما ان العراق بات ساحة في الصراع الإقليمي: ايراني-عربي-تركي، وهو ما جعل امكانية بروز اي قوة سياسية-فئوي على قمة الهرم السياسي مدعاة لخسارة اطراف محلية وإقليمية.

لهذا، اتجهت الولايات المتحدة إلى دفع العراق للاستمرار في تبني الديمقراطية التوافقية على قاعدة المحاصصة التي طبقت في زمن مجلس الحكم، اي ان الانتخابات ستكون تنافسية في مراحلها الاولى، لكن لن يعتد بكل نتائجها لتشكيل حكومة وادارة الدولة، انما سيتم بعدها تشكيل ائتلاف من كل القوى السياسية ل يتم اشراك الجميع بصيغ توافقية^(٤).

هذه الرغبة، وطريقة عمل الأحزاب السياسية على ارض الواقع، في تقديم خيارات العنف في بعض الاحيان على خيارات التعايش، والتنافس السلمي، رغبة بالحصول على ميزة على منافسيها او احتكار العمل السياسي ضمن مناطق محددة تمثل قواعدها الجماهيرية، نقول انه ابعدت العمل الديمقراطي عن معناه الحقيقي واستبدلت الديمقراطية الاصلية بالديمقراطية التوافقية، وكانت القاعدة التي تعمل عليها كل القوى انه لا يمكن ضمان بقاء العراق موحدًا اذا ما طبقت الديمقراطية النيابية بصورتها الحقيقية؛ في ظل تجاهل ان النظام الفدرالي واللامركزية التي شرعها الدستور تعطي علاجات اكثر واقعية في علاج مشكلة الانقسام والتعدد من الواقعية بامكانية سحب الاختلاف ليكون له وجود عند المستويات الاقليمية وليس عند الحكومة الاتحادية.

والديمقراطية التوافقية هي شكل من اشكال الديمقراطية التي يشك البعض من العلماء والمفكرين في ان تكون نوع من انواع الديمقراطية الحقيقية، بكون الاخيرة: الشعب يعبر عن ارادته سواء بشكل مباشر أو عبر ممثليه بما لا يخل بالسلم الاهلي أو بحكم القانون^(٥). في حين ان التوافقية لا تُعتد بنتائج صناديق الاقتراع انما تُعيد

٢ -حسن تركي عمير، إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالى للبحوث

الانسانية، جامعة ديالى، العدد ٥٨، ٢٠١٣، ص ٨٤ +

٢ - زياد طارق عبد الرزاق، اتجاهات الراي العام العراقي بعد يوم ٣/٠٣/٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد

العالي للدراسات السياسية ولاء ولاية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص ٦٤ .١

تكييف النتائج في تفويض المناصب السياسية والتنفيذية استنادا الى معايير التوازن بين القوى الموجودة في المجتمع. ومن ثم الاتجاه الحاصل هو اشراك الجميع في كل السلطات واهمها الحكومة.

ومع تاصيل العمل التوافقي، واستمرار المحاصصة، تآثر اهم مبادئ الديمقراطية الا وهو وجود معارضة للحكومة، داخل مجلس النواب أو خارجه، فكل القوى السياسية تشترك بالحكومة استنادا إلى اوزانها ووجودها في مجلس النواب، ومن ثم فان المعارضة معدمة، وهو يقود الى نتيجة واحدة خطيرة على العمل الديمقراطية انه لا رقابة فاعلة داخل السلطات^(٦).

بمعنى آخر، لقد ارادت القوى التي اثرت على العمل السياسي العراقي من وراء تطبيق النظام التوافقي تحقيق غايات محددة متعلقة باستقرار النظام السياسي طالما ان المجتمع العراقي شهد انقساماً على اثر التغيير الذي حصل في النظام السياسي بين مجموعات ايدت الاحتلال واخرى اتجهت لمقاومته ومجموعة ثالثة ترى ان العمل السياسي كفيل بانهاء الاحتلال، وتساعد الانقسام ليمتد الى المجتمع في انشطة متسلسلة تورطت فيها اطراف متعددة، ومن ثم لم يكن من الحكمة اللجوء الى الديمقراطية النيابية التامة^(٧). بعبارة أخرى، ان الأسباب التي ادت إلى ان تتبنى الأحزاب السياسية العراقية الديمقراطية التوافقية وليس الديمقراطية الحقيقية، فهي كثيرة ومنها الاتي:

١ - طبيعة برامج الأحزاب السياسية:

تتميز برامج أغلب الأحزاب السياسية العراقية بانها برامج تقوم على أساس دعم الهويات الفرعية: المذهبية والقومية، ولا تمتلك اغلب تلك الأحزاب اي برامج سياسية

٢ - قول: ن. زكي حسن، الانتخابات البرلمانية وإعادة هيكلة النظام السياسي في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية ولا ولة، العدد ٢٨، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩، ص ٥٨٣. وايضا: إبراهيم علي محمد، رشيد عمارة، أداء الحكومة العراقية ٢٠٠٥-٢٠٠٩، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، العدد ٧، جامعة تكريت، ٢٠١٠، ص ٥٤٤.

٢- ياسين سعد محمد البكري، إشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية ولا ولة، العدد ٢٧، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩، ص ١٤٦.

تسيير عليها اثناء ممارستها للسلطة باستثناء الاحزاب الكردية، اذا ما عرفنا البرنامج السياسي بانه : بيان رسمي وإعلان بعقيدة حزب سياسي وقيمه ومواقفه السياسية، والتزامه بتحقيق غايات محددة، فعقائد الاحزاب الدينية والماركسية والقومية واضحة ويغيب عن الاحزاب الليبرالية الجانب العقائدي، في حين الالتزام بموقف بقصد تحقيقه فان الذي يغلب على اداء الاحزاب هو الوصول للسلطة وضعف في الاطار الفكري والتنظيمي (باستثناء القدرة العاطفية على الحشد المتحققة لدى الاحزاب الاسلامية).

بعبارة اخرى، ان نصره المذهب المعين والقومية المعينة هو البرنامج الأساسي للاحزاب السياسي، والمفارقة ان اغلبية هذه الأحزاب لا تجعل من العراق جزء من خططها المستقبلية، كأن تقوم على نصره قومية تنتشر في اكثر من دولة يعد العراق واحدا منها، وهذا الحال ينطبق على الأحزاب العراقية الكردية، أو ان تقوم على نصره مذهب ديني معين هو جزء من دين ينتشر في اكثر من دولة يكون العراق جزء منه^(٣). بمعنى اذاعة معالم العراق أو بعض اجزائه في دول إقليمية اخرى، وليس السعي إلى تقوية الدولة العراقية؛ وذلك بفعل ارتباطات تاريخية وعقائدية وولاءات متعددة؛ والسلوك المنفذ منذ اقرار النظام السياسي عام ٢٠٠٥ اشر ذلك، فكم الموارد التي تحققت للدولة العراقية لم يقابله عائد تنموي بل رافقه ارتفاع مؤشر عدم الاستقرار، بل ان تقرير مؤشر الديمقراطية السابق الذكر، وضع العراق في مراتب متأخرة جدا في سلم الديمقراطية، فهو في ذيل قائمة الانظمة الهجينة، اذ ادرج في التصنيف ١١٢ عام ٢٠٠٧ من مجموع ١٦٥ دولة، و ١١٥ عام ٢٠٠٨ من مجموع ١٦٦ دولة، و ١١١ عام ٢٠١٠ من مجموع ١٦٦ دولة، و ١١١ عام ٢٠١٤ من مجموع ١٦٧ دولة، وكان اكثر جوانب الضعف الملاحظة في التقرير هي في الاداء الحكومي الذي يضعف معالم الدولة الديمقراطية، في حين المشاركة كانت مرتفعة في العراق بفعل

٢- سه ي الابراهيم، الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية، الطبعة الثانية، بغداد: دار الكتب العلمية، ٢٠١٤ ص ٤٨ ٣. وايضا: أنور سعيد الحيوي، مسودة فؤ ن الأحزاب السياسية والمشروع الديمقراطي في العراق، موقع فضائية الاتجاه، في: ١٢ شباط ٢٠١٦. <http://aletejahtv.org/index.php/permalink/68114.html>

اعتماد الديمقراطية التوافقية التي تتيح وصول أكثر من حزب الى مراكز اتخاذ القرار
واعادة صياغته (٩).

ان طبيعة برامج الأحزاب السياسية تجعل من عملية دمجها في نظام ديمقراطي حقيقي غير ممكن لأن الديمقراطية الحقيقية تقوم على أساس وجود تعددية في البرامج السياسية الغلبة فيها لا يمكن ان يتم تصورها الا في نظام تنافسي حقيقي، وليس تعددية طائفية وقومية جامدة تعبر الأحزاب داخلها عن حياة غير دينامية انما تقوم على التعبئة عبر ممارسة العنف والدعوة الى الخوف من الآخر، فكما اثبتت التجربة بأن الأحزاب العراقية الفعالة هي من اعتبرت نفسها ممثلة للقوميات والمذاهب، وبالتالي فإن ما تكسبه من السلطة هو مكسب للمذهب وللقومية، وما تخسره هو ايضا خسارة لها، وهذا التفسير قد ولد احتقان وتفرقة في الشارع العراقي، حيث انقسم المجتمع بحسب تقسيمات الأحزاب السياسية العراقية، وصار هناك اسناد للديمقراطية التوافقية، فلا يمكن ان يرضى اي مكون بأن يكون له في الحكومة نفوذ اقل من غيره، حتى لو افرزت الانتخابات نتائج مخالفة أو معاكسة لذلك. والنتيجة الاخرى هي انحسار في قوة الاحزاب الليبرالية.

٢- الرغبة الأمريكية:

اتجهت الولايات المتحدة الى تبني ملف احزاب المعارضة العراقية بعد آب عام ١٩٩٠، ورعت مختلف الفعاليات التي قامت بها تلك القوى السياسية المعارضة، خاصة المؤتمرات التي عقدتها مثل مؤتمر فيينا في حزيران عام ١٩٩٢ وصلاح الدين في تشرين الاول عام ١٩٩٢ ولندن في كانون الاول عام ٢٠٠٢، وغيرها، وفي كل تلك الفعاليات كانت الولايات المتحدة تتعامل مع القوى السياسية العراقية على انها مقسمة وتمثل مجتمع مقسم، وان كل منها يمثل هوية من الهويات الفرعية، فهناك أحزاب تمثل الشيعة العراقيين وهناك أحزاب تمثل السنة العراقيين، وأخرى تمثل

٤ وحدة الاستخبارات الاقتصادية، مؤشر الديمقراطية، في: ٢٣ نيسان ٢٠١٦.
<http://www.sudestada.com.uy/Content/Articles/421a313a-d58f-462e-9b24-2504a37f6b56/Democracy-index-2014.pdf%D8%B3>

الاكتراد، وهكذا^(١). وكانت التيارات الليبرالية التي يفترض ان تمثل التيار الاقرب للديمقراطية العربية من التيارات التي يسלט عليها الضوء في تلك المؤتمرات الا ان الامريكان كانوا يدركون ان قاعدتها صغيرة بحكم الواقع المجتمعي في العراق. وبعد ان تمت الاطاحة بالنظام السياسي العراقي السابق، لم تتخلى الولايات المتحدة عن هذا النهج، بل انها استمرت تتعامل مع تلك القوى على انها قوى لا تحمل برامج سياسية وهي تمثل الهويات الفرعية واسس مجلس الحكم استنادا لذلك، اذ لا يوجد تمثيل لشخصيات حسبت على الاحزاب الليبرالية او الماركسية، انما حسبت على اساس كونها ممثلة لهوية فرعية وهو ما حدث مع الحزب الشيوعي (على الشيعة) وغيره.

ثم وضع قانون ادارة الدولة على هذا الأساس، ووضعت نصوص تشير إلى مجلس الرئاسة في الدستور الدائم استمر العمل بها حتى عام ٢٠١٠ (انتهاء الدورة البرلمانية الأولى)^(٢)، فضلا عن تشجيع الكوتا ووضع فقرة في الدستور تشير الى أن النظام الانتخابي يستهدف الوصول الى تمثيل كل مكونات الشعب العراقي (المادة ٤٩/ اولاً)^(٣)، وتم تضمين قانون الانتخاب صيغ التمثيل النسبي وضمان وصول الاقليات، اي ضمان وجود تعددية وليس ضمان وجود اغلبية، اي ان النظام ككل مصمم لدعم الحالة التوافقية، اي تشير الى كون التوافقية موجودة، وهذه الحقيقة، اي وجود هويات منقسمة في المجتمع يوجد من الأحزاب من يمثلها، هي احد الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة تدفع لاختيار النظام البرلماني للعراق بدلا عن النظام الرئاسي أو الملكي، لأن النظام البرلماني هو الاكثر مقدرة على استيعاب هذه التعددية الطائفية والقومية، ويعمل على توزيع السلطة بشكل اكبر بين البرلمان والحكومة على عكس النظام الرئاسي الذي يفيد بان السلطة مركزة بيد رئيس الجمهورية^(٤).

وبقيت الولايات المتحدة تصر على ان يشتمل النظام السياسي العراقي على كل الاحزاب التي تدعي تمثيل المكونات المجتمعية بغض النظر عن عدد الاصوات التي

٣ - نزار بلان، كردستان جنة الله وحجيم امة، الطبعة الأولى، عط ن: الاهلية، ٢٠١٠، ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

٣ - المواد ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ من الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥.

٣ - المادة ٤٩/١ ولا، الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥.

حصل عليها كل حزب سياسي، وعندما تخسر القوى السياسية التي تدعي تمثيل مكون معين في الانتخابات، فإن الولايات المتحدة لا تعترف بهذه النتيجة وتستمر بالضغط على القوى السياسية من اجل اعطاء هذا التنظيم السياسي دورا في الحكومة^(٤). بمعنى ان نتائج الانتخابات يتم تكييفها ومن ثم فان ما بدأ تنافسيا انتهى الى كونه غير تنافسي انما هي اتجاهات تصحيحية؛ ما ادراكنا ان الديمقراطية التوافقية مهمة للمرحلة التي يعيش فيها العراق، كون الديمقراطية من غير الممكن نسخها بكل تفاصيلها من الانموذج الغربي ليوضع في الحالة العراقية، فتجربة الانتخابات وتجربة الاحزاب اثبتت ان هناك عدم انسجام بين البيئة العراقية واصل النموذج الديمقراطي النيابي الغربي، فالاحزاب اسست على اساس كونها ممثل للهويات الفرعية وليس مشروع لبرنامج سياسي، والانتخابات اشرت انها اقرب الى كونها عملية عد وفرز من كونها اختيار عقلاي بين برامج سياسية، ومن ثم فان النموذج التوافقي هو نموذج مرحلي مهم في حياة العراق الا انه انتهى الى جكود في الحياة السياسية، فالاحزاب استغرقت في دفع العراق الى عدم الاستقرار وعمليات فساد منظمة، بقصد بقائها في ادعاء انها ممثل للهويات الموجودة ولم تدفع الى تنشيط حياة سياسية تنافسية يخرج منها بشكل تلقائي وواعي احاب تكون اقرب الى الاختيار الحر للناخبين.

٣- ضعف الأحزاب الليبرالية:

يوجد في العراق ومنذ عشرينيات القرن الماضي العديد من الأحزاب السياسية الليبرالية، ثم نمت في العراق احزاب اخرى ماركسية مثل الحزب الشيوعي، واستطاعت تلك الاحزاب ان تحصل على قاعدة في المجتمع العراقي الا ان عدم الاستقرار الذي دخله العراق بعد عام ١٩٥٨ اتجهت اغلبها اما للانسحاب وخوض العمل السري او التلاشي، وبعد عام ٢٠٠٣ لم يتغير حال الأحزاب التقدمية والتي تحمل برامج تؤمن بالحدثة والتقدم، فرغم ان النظام السياسي اصبح نظاما مفتوحا غير مقيد لحرية التعبير والتنظيم وتكامل الاحزاب، الا ان هناك قيود جديدة ظهرت في البيئة الاجتماعية

٣- إن غانم احمد الصانع، الولايات المتحدة الأمريكية والتحول الديمقراطي في الما ول العربية، مجلة التربية والعلوم،

والسياسية، وهذه القيود تتمثل في تنامي نفوذ الأحزاب الدينية، والفكر الديني لم يحرم الأحزاب غير الدينية من حق المشاركة في الانتخابات بل حرّمها من القواعد الشعبية، حيث تمكنت الأحزاب الإسلامية التقليدية وعن طريق عدة ليات مثلها مؤسسات اجتماعية وسياسية، منها الجامع والحسينية والسلطة، والتأكيد انها الهوية التي تحيط بالفرد وتوفر له الحماية من الآخر في زمن غياب الدولة، من ان تكسب اغلبية الشعب العراقي لصالحها، ففي زمن غابت سلطة الدولة فيه احتسب المواطن بسلطة الانتماءات الأولية، وهي انتماءات شكلت أحزابها أو تشكلت في ظلها أحزاب عنصرية، ضمن اعمال استقطاب وتعبئة مرتفعة، لم تسمح بنمو فاعلية الأحزاب غير الدينية. بل وان هذه الأحزاب استفادت من عامل اخر الا وهو ان المحاصصة التي اتبعتها الولايات المتحدة لم تعطى مقاعدها إلى الأحزاب العلمانية انما اعطيت المقاعد حسب الهويات الفرعية، ومن يمثل تلك الهويات هو الأحزاب الإسلامية والأحزاب القومية، وهذا الامر عزز من قوة الأحزاب الإسلامية والقومية على حساب اضعاف الأحزاب العلمانية^(٤).

وبذلك بقيت هذه الأحزاب محصورة في زاوية ضيقة هي النخبة المثقفة التي تستطيع ان تقاوم تيارات وامواج المحاصصة، ولكنها على الرغم من ذلك تعد غير كافية وغير قادرة على ان تمكن هذه الأحزاب الفوز ومن الممارسة الفعلية للسلطة السياسية^(٥). بمعنى آخر، ان وزن التيارات الليبرالية، هو ضئيل في المجتمع، واصبح اصغر بفعل مسالتين: الاولى سياسة التعبئة العامة والشد التي تمارسها الاحزاب الدينية والقومية وسحب المواطنين اليها تخويفا من الآخر، ورغبة الحماية التي تطبع الليبراليين ومنصريهم والتي دفعتهم الى الانزواء وعدم ممرسة الحياة السياسية؛ ومن ثم اصبحت الحياة السياسية فيها قدر من التشوه.

وعلى هذا الأساس فشلت هذه الأحزاب في ان تقاوم المحاصصة وان تطرح برامجها السياسية التي تفترض وجود جو ديمقراطي حقيقي، وبقيت المحاصصة سارية،

^٤Kenneth Katzman, Iraq: Politics, Elections, and Benchmarks, CRS Report for Congress, No. RS21968, Washington: Congressional Research Service, July , 2010, pp: 7-9.

^٥ - فتن محمد رزاق الخفاجي، التسامح في فكر الأحزاب العراقية المعاصرة، الطبعة الأولى، بو وت : مركز حمورابي

وبقيت والأحزاب السياسية التي تستفاد منها فاعلة في البلاد^(١). بل ولما كان النظام الانتخابي يتفاعل مع التوافقية، بكونه يشجع على صعود تعددية سياسية مفرطة للنظام وعدم القدرة على بلورة اغلبيّة كافية لتشكيل حكومة مستقرة، فإن التوافقية انزوت لتكون وجه معبر عن المحاصصة في علاقة دفعت البلاد الى عدة ازمات سياسية بعد العام ٢٠٠٥ اي منذ تشكل النظام السياسي في العراق.

ومما تقدم، فمن الواضح، ان الأحزاب السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ انها لم تعد تأبه بنوع الديمقراطية التي تعمل في ظلها هل هي الديمقراطية الحقيقية المعمول بها في الدول المتقدمة، ام هي الديمقراطية التوافقية، ولكنها مع ذلك لم تلغي العمل بالنظام الديمقراطي ولم تعود بالبلاد إلى عهد الانقلابات والثورات، لأسباب اهمها: وجود الولايات المتحدة كضامن لاستمرار العمل بالنظام الديمقراطي في صيغته العراقية التوافقية القائمة على المحاصصة السياسية، والذي تاكد بوثيقة معاهدة سحب القوات الامريكية والتعاون الاستراتيجي لسنة ٢٠٠٨^(٢)، فضلا عن ان التعددية والأوضاع السياسي بعد عام ٢٠٠٣ انتهى إلى ظهور العديد من القوى السياسية التي لا يمكن ان تسمح بان يحتكر حزب سياسي واحد العمل السياسي والسلطة، وهي قادرة على اعاقه ذلك بحكم ما تمتلكه من عناصر قوة على الارض وموارد مالية ودعم خارجي.

المبحث الثالث: مستقبل الديمقراطية في ظل توجهات الأحزاب السياسية منذ الدورة البرلمانية لعام ٢٠١٠ وما بعدها بدأ الحديث يتصاعد عن مدى اهلية النظام السياسي الذي اخذ به العراق بعد عام ٢٠٠٥ لتلبية احتياجات الدولة والمجتمع، لاسيما بعد ان بانت مردودات هذا النظام من سلبيات وايجابيات، حيث

٣- حسن تركي عمير، إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، العدد ٥٨، جامعة ديالى، ٢٠١٣، ص ٤٧ + ١٥٠.

٣- ينظر نص القسم الثاني (النظون السياسي والدبلوماسي) الفقرة ١: دعم وتعزيز الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية في العراق التي تم تحديدها وتأسيسها في الدستور العراقي، ومن خلال ذلك، تعزيز قدرة العراق على حماية تلك المؤسسات من كل الأخطار الداخلية والخارجية.

اتفاق الإطار الإستراتيجي لعلاقة الصداقة والنظون بين العراق وأمريكا، لسنة ٢٠٠٨. استخراج بتاريخ: ٣ ايلول ٢٠١٥.
http://www.alghoraba.com/index.php?option=com_content&task=view&id=327&Itemid=145

بدء المواطن يسأل وكذلك النخبة المثقفة عن مستقبل الديمقراطية في ظل وجود التعددية الحزبية، بأحزابها الدينية وغير الدينية التي لم تغادر الساحة السياسية منذ عام ٢٠٠٣؟ اي انها تتولى السلطة ضمن عمل توافقي، الا ان الاداء السياسي الكلي للدولة يزداد سلبية. ومبعث السلبية ومظاهرها: ارتفاع سقف العنف لأسباب سياسية وخارجية، وارتفاع معدل الاعاقة بالتنمية الاقتصادية ومظهرها ارتفاع البطالة حتى وصلت الى نحو ٢٨% من قوة العمل عام ٢٠١٥ والفقر التي وصلت خلاله الى مستوى ٣١% من الشعب العراقي^(١)، وبروز مشكلات اعاقة التنمية السياسية: المشاركة والشرعية والاندماج والتعبئة^(٢).

ان العراق كان بحاجة إلى سقف منخفض من التعددية السياسية لاداء المشاركة في ظل نظام ديمقراطي رئاسي، كونه الانسب مع حجم التعددية الاجتماعية، وأكثر تعشقا مع مطلب الاستقرار السياسي لما بعد عام ٢٠٠٣، الا ان ارادة الولايات المتحدة ومعها الاحزاب السياسية كانت منصبة على توسيع قاعدة التمثيل السياسي. ان الديمقراطية كما بينها انما هي اجراءات ومنهج يهدف الى تداول السلطة، وهو بهذا يتضمن اليات وضوابط محددة ومنها قبول حكم الاغلبية السياسية مع ضمان حكم القانون وضمن حق الاقلية بالوجود والمعارضة، والفصل بين السلطات، والواضح ان الاحزاب السياسية استطاعت ان تضمن بقاء التعددية السياسية بشكل او بآخر، وضمنت استمرار الانتخابات وان كانت اقل تنافسية مما يفترض ان تكون عليه بفعل استخدام العنف الانتخابي، في حين ان الاحزاب الموجودة ضمننت سعة في المشاركة السياسية الا انها لم تستطع ان تضمن الحريات المدنية ولا ان تضمن اداء حكومي يحقق بيئة ميسرة لعمل كافة الاحزاب السياسية بما يتفق مع حقيقة وجود نظام

٣- نعيم حسين كزار البلوي، مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المرومة (المجتمع العراقي نموذجاً)، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، العدد ٢٣، جامعة بابل، ٢٠١٥، ص ٥٥ ٤٧٤ ٧. وايضا: أ.م.د. جمال عزيز فرط ن العاني، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر، البطالة والفساد، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ١٩، جامعة واسط، ٢٠١٥، ص ٣٦ ٤.

٤- كاظم علي مه ي، التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة الدراسات مل ولية، العدد ٥٦، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص ١٧ ٤.

ديمقراطي في العراق، ان هذه الحقائق التي سادت العراق، وان كانت نسبية بين مدة واخرى الا انها كانت موجودة، واي قراءة لمستقبل الديمقراطية في العراق يتطلب ان يتم تاشير مدى الانتقال الممكن خلال المستقبل باتجاه الديمقراطية. وما يهمنا هنا هو هل ان الاحزاب السياسية الموجودة ستدفع نحو تحقيق ديمقراطية حقيقية في العراق، ام انها ستبقي النموذج التافقي قائما، ام انها ستدفع العراق نحو مشكلات تبعده عن اتمام الانتقال الديمقراطي؟

ان مشاركة الاحزاب في البناء الديمقراطي يتعلق عموما بنقاط محددة: المساعدة في بناء مؤسسات ديمقراطية، ان تكون حلقات وسطية بين المجتمع والنظام السياسي بما يسمح ان يكون النظام السياسي اكثر تكيفا لمطالب المجتمع، وان تساعد في رفع معدل الوعي بين المواطنين للديمقراطية، وان تحدث نوع من تعبئة المطالب وتعيد تكييفها وتنظيمها وضخها في الحياة السياسية بما يسمح للسياسة ان تنتهج طرق سلمية في التعامل معها^٤، وهذه النقاط تبين ان الجزء الاعظم من الديمقراطية، كوجود، يتعلق بتفاعلات: الدستور والاحزاب السياسية والوعي المجتمعي.

ان مناقشة مسألة ما متوقع من ممارسات ديمقراطية للأحزاب السياسية، ستقود الاجابات عن التساؤلات اعلاه إلى رؤى متعددة ولكنها على العموم لا تخرج عن محورين أساسيين:

الأول يظن بأن الديمقراطية في العراق لا زالت في مراحلها الأولى وان تطبيقها سيتطور نحو الافضل في المستقبل، فالقاعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية للديمقراطية ما زالت ضعيفة لكنها تتراكم.

اما الرأي الثاني فهو على العكس من الأول، حيث يرى اصحابه من الديمقراطية تحتاج إلى بيئة ملائمة لكي تنضج، ومن اهم مميزات هذه البيئة هو وجود أحزاب سياسية واعية تدرك اهمية العمل الديمقراطي وتسلم مصيرها السياسي لصناديق الاقتراع، وهذا الشرط غير متوفر في العراق لحد الآن، بمعنى ان مستقبل الديمقراطية سيكون نحو

٤- ناجي الوي، مفهوم الأحزاب السياسية العربية للديمقراطية، في: ١٦ كلون الثاني ٢٠١٦.
<http://www.najialghezi.com/index.php/%D9%85%D8%A4%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A7%D9%8A%D8%A9.html>

التراجع، حتى وان كان هناك قواعد دستورية وقوانين منظمة للعمل السياسي فالأحزاب ما زالت بداخلها لا تؤمن بالممارسة الديمقراطية.

ان مناقشة هذان المشهدين أو الرأيان سيكون المحور الأساسي لهذه المبحث، وكما يأتي:

المشهد الأول: تعزيز العمل الديمقراطي

ان مقارنة تجربة العراق بأي دولة من الدول الديمقراطية المستقرة سثبت بأن العمل الديمقراطي لا يمكن ان يكتمل أو ان يصل إلى مراحل المتقدمة بين ليلة وضحاها، بل ان الامر يحتاج إلى المزيد من الوقت والتدرج في التطبيق، فدول اوروبا احتاجت لعدة قرون قبل ان تنضج تجربتها بالديمقراطية وأنظمة الحكم الموجودة فيها^(١)، وهناك جملة من المعطيات التي ترجح ان يستمر العمل بالنظام الديمقراطي في العراق بل وان يتطور نحو الافضل، ويمكننا ان نوضح هذه المعطيات من خلال الاتي:

١- الانتقال السلمي للسلطة:

اعتاد العراقيين في مرحلة ما قبل عم ٢٠٠٣ على ان تكون الثورات والانقلابات والتآمر هو السبيل الوحيد للوصول إلى السلطة في العراق، اما في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ فمن الامور التي اصبحت سمة من سمات النظام السياسي، ونستطيع ان نسميها نوع من انواع التثقيف على ثقافة سياسية جديدة هي مسألة ايمان اغلب النخب السياسية بالانتقال السلمي للسلطة، واصبحت عملية الانتخابات التي تجري كل اربعة اعوام عملية محترمة حتى لو كانت هناك ملاحظات على تلك العملية لدى العراقيين، فالمهم هو ان الانتخابات تقود إلى تداول على السلطة^(٢).

ان ثقافة الانتقال السلمي للسلطة تعد الركن الأساسي للديمقراطية وبالتالي فإنها من الممكن ان تكون القاعدة لتطوير العمل الديمقراطي في البلاد ما دامت السلطة

٤- ينظر: ليث الزبيدي، مصدر سابق، ص ١ ٣

٢ ٣

٤- ينظر: نجلاء مه ي شريف، ازمة الحكم في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ٢٠٠. وايضا: عبير سهام مه ي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة: العراق نموذجا، مجلة السياسية ولا ولية، العدد ١٨، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١، ص ٦٠ ٦٥ ٢.

بمأمن من ان يتم احتكارها أو السيطرة عليها من قبل حزب ما ومنع غيره من الوصول إليها. ومع تشريع قانون الأحزاب السياسية في آب ٢٠١٥، والذي يتضمن انخراط الأحزاب في اعمال تنافس سياسية ومنع استعانتها باي أنشطة أو تنظيمات مسلحة (المادة ٤٧) أو بدول اجنبية (المادة ٤٩) فان الاتجاه إلى التنافس السلمي سيزداد بحكم ان واحدة من الأنشطة التي تبنتها الأحزاب قبل عام ٢٠١٥ انما هو التعبئة من خلال قوة التنظيمات المسلحة التي تتبع الأحزاب^(٤).

٢- التعددية السياسية:

بعد ان تغير النظام السياسي الذي كان يحكم العراق في فترة ما قبل عام ٢٠٠٣، وانهيار الحزب المسيطر على البلاد وهو حزب البعث (المنحل)، امتلأت الساحة السياسية بالتنظيمات السياسية المختلفة من أحزاب وتيارات وتكتلات واحلاف وتجمعات سياسية موزعة بين التيارات العنصرية الشمولية، والتيارات المدنية، الأولى تمثله الأحزاب الاسلامية والقومية، والثانية تمثله الأحزاب العلمانية؛ ويضاف لهما الاحزاب الماركسية والاشتراكية.

ولم يتأخر قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية والدستور الدائم لعام ٢٠٠٥ عن اقرار التعددية السياسية والتشجيع على حرية تشكيل التنظيمات السياسية والتعبير عن الرأي في الكثير من موادهما. ان هذه التعددية السياسية قد جعلت من وجود النظام الديمقراطي مسألة ضرورية من اجل استيعابها جميعا وتنظيم عملية تبادلها للسلطة السياسية، ولا يمكن ان نتصور اي شكل اخر من اشكال الحكم من الممكن ان ينسجم مع هذه التعددية غير النظام الديمقراطي، حيث ان هذه التنظيمات اصبح كل منها يراقب التنظيم الآخر ويقف بوجهه اذا ما حاول ان يمنع غيره من الوصول إلى

٤- تقرير: التحالف المدني الديمقراطي: إقرار قنن الأحزاب السياسية انتصار لإرادة الشعب العراقي، استخرج

بتاريخ: ١٦ ايلول ٢٠١٥. - 32702-2015-08- http://www.iraqicp.com/index.php/sections/news/

28-10-42-11

وايضا: الشيوعي العراقي يؤكد أن إقرار قنن الأحزاب خطوة متقدمة لصالح البناء الديمقراطي، استخرج بتاريخ: ١٦

ايلول ٢٠١٥. - 32754-2015-08-29-19-31- http://www.iraqicp.com/index.php/party/from-p/

السلطة، أو حتى اذا ما اراد ان يبقى فيها اكثر من المدة المقررة له دستورياً^٤. وبالتالي فإن التعددية السياسية هي بمثابة الحامي للديمقراطية، حتى لو كان ليس حبا بالعمل الديمقراطي ومن باب الحرص على استمرار امتيازات السلطة، الا ان هذا الامر هو الآخر لا يخلو من الايجابية كونه سيجعل كل تنظيم سياسي يحرص على استمرار العمل بالديمقراطية كونها السبيل الاسلم للمحافظة على امتيازاته، وبقت الأحزاب العراقية تعمل استنادا إلى أمر سلطة الائتلاف المؤقتة المرقم ٩٧ لسنة ٢٠٠٤ حتى جاء قانون الأحزاب في اب ٢٠١٥ ليضمن وجود تعددية سياسية، وتنظيمها وتنظيم عملية التنافس بين هذه الأحزاب^٥.

٣- الفيدرالية :

اتاح دستور العراق الدائم للمحافظات العراقية ان تتحول إلى اقاليم فيدرالية، أو ان تنظم إلى اقاليم موجودة أو ان تندمج فيما بينها تحت عناوين إقليمية وفق شروط واجراءات معينة، واعطى الكثير من الامتيازات للأقاليم الفيدرالية، واعترف بنص مواده ان العراق دولة فدرالية^٦.

ان الوجه الآخر للفيدرالية هو انها تعني تقاسم السلطة والنفوذ على ارض البلاد، حتى ان الدستور نفسه قد اشار إلى ان احتكار السلطة من قبل جهة من الجهات كما كان في حقبة ما قبل عام ٢٠٠٣ لم يعد ممكنا، وان الفيدرالية سوف تحرم اي جهة أو مكون من مكونات الشعب من ان يكون له السطوة على غيره من المكونات المجتمعية، طالما ان المناطق الجغرافية تحتوي اثبات ومذاهب تسمح بتوليد خاصيات

٤- ينظر: عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق، الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ١ ٩٢ ٩٠. وايضا: احمد غالب محي، التحول الديمقراطي (اسبابه، شروحه، مستوياته) دراسة حالة العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد ٣٧ و٣٨، جامعة النهريين، ٢٠١٤، ص ٥٩ -١٦.

٥- أنور سعيد الحيوي، مسودة قانون الأحزاب السياسية والمشروع الديمقراطي في العراق، استخراج بتاريخ: ٣١٣ ايلول ٢٠١٥. <http://alrefiey.net/ar/index.php/permalink/7681.html>

٦- فقد ورد في المادة ١٥٧ ولى من الدستور الدائم ما نصه: " جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي اتحادي". وهناك الكثير من المواد المشجعة على اقامة الفيدرالية ومنها المادة (١١٥)، التي جاء فيها: " كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية تكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم". ينظر: الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥.

التمرد على الحكم المركزي ان تطبع بطابع عنصري، اي ان نظام الاغلبية الذي سنتنتجه الديمقراطية (الانتخابات) سيكون بكل الاحوال فتوي، على افتراض ان المجتمع منقسم بشكل غير قابل للتوفيق بين تلك الانقسامات وان الأحزاب الفاعلة في المجتمع هي الأحزاب التي تمثل هوية من الهويات الفرعية، ومن ثم فان اي نتيجة ستخرجها انتخابات تنافسية تتوخى القوى الفائزة من خلاله الوصول إلى الحكم سيكون حكم غير مرحب به على صعيد مناطق أخرى خارج مناطق النفوذ التقليدية للأحزاب الفائزة، وحلا متوقعا لكذا مشكلة سمح الدستور بتبني الفدرالية (تقاسم السلطة والثروة)، مع قدر من التوافقية بسيط في المؤسسات الفدرالية جراء تطبيقات مستمرة منذ العام ٢٠٠٣، وهو ما يسمح بقدر من الاستمرارية ليس للنظام السياسي العراقي فحسب انما للدولة العراقية ايضا^(٤).

وهكذا، فإن الفيدرالية تعتبر من الضمانات المهمة لاستمرار العمل الديمقراطي وتحسينه، كونها ستحرم اي طرف يطمع بالسلطة من ان يتمكن من احتكار كل السلطة أو مصادرة النظام الديمقراطي استنادا إلى القوة والغلبة العسكرية (المليشيات) أو التعبئة استنادا إلى اغطية سياسية أو دينية او الى دعم من قوة خارجية، فالفدرالية لا تنشأ في ظل انظمة فردية انما هي تتفاعل وتستمر مع انظمة ديمقراطية، وهنا توجد نقطة مهمة الا وهي انه طالما ان الاحزاب الموجودة هي في الغالب تعبير عن هويات فرعية، وطالما ان الاقاليم ستكون معبرة عن هويات فرعية، اذن فان من مصلحة الاحزاب ان تتجه الى توسيع قاعدة العمل السياسي ليشمل مستويين احدهما اتحادي عام والاخر اقليمي خاص، اي ان الاحزاب تتفاعل ايجابا مع الفدرالية وان الفدرالية تتفاعل ايجابا مع الديمقراطية.

٤ - الدعم الشعبي:

٤-فران: علي سلط ن صايل السلامي، الفدرالية بين الواقع والطموح، مجلة كلية الاسلامية الجامعة، العدد ٢٢، كلية الاسلامية الجامعة / النجف، ٢٠١٣، ص ١٩٠ ١١٤ .. وايضا: محمد دحام كوي، مستقبل الملة العراقية (بين الفدرالية والتقسيم، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٨، جامعة الانبار، ٢٠١٣، ص ١٧١ -٢٧٠.

لم يعد الشعب العراقي بتلك السلبية التي كان عليها في مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣، بل انه بات اكثر وعيا بالقضايا السياسية، وصار يمتلك مؤسسات تقليدية ومدنية كثيرة، وهذه المؤسسات هي الأخرى لم تعد بمعزل عن الحياة السياسية وتطوراتها، فمثلا بالنسبة للمؤسسات التقليدية تعد مؤسسة المرجعية الدينية الشيعية من اهم المؤسسات الفاعلة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وهذه المؤسسة لها رأياها السياسي وكلمتها المسموعة من قبل شريحة واسعة من العراقيين حتى الساسة منهم، والمرجعية الشيعية في الوقت نفسه لا تتوانى في كل مناسبة عن اعلان تأييدها ودعمها للنظام الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة، وهي في الوقت نفسه ترفض ان تحتكر السلطة من قبل اي شخص أو جهة حزبية (٤)؛ كما كان موقفها صريحا بهذا الشأن في انتخابات عام ٢٠١٤ عندما حدثت ازمة التداول على السلطة لمدة تقارب اربعة اشهر، فبينت انها مع تداول السلطة سلميا.

ولا يختلف الحال مع المجتمع المدني الذي هو الآخر اصبح له نشاط وان كان متواضعا الا انه مؤثر، ومؤسسات المجتمع المدني هي الأخرى ترفض ان تصادر الديمقراطية أو ان يتم التحايل عليها، وهي تقوم بتحريض المجتمع لمنع ذلك في حال حدوثه (٥).

ولا يتم نسيان عامل اخر بدا بالظهور في الشارع العراقي صيف عام ٢٠١٥، والمتمثل بضعف الخدمات وغياب فرص للتنمية الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، هذا الامر تسبب بان يتجه المجتمع العراقي (الشيعي تحديدا) إلى الحراك النسبي، رفضا لاستمرار الواقع وطلبا للاصلاح من اجل ديمومة وانجاح التجربة الديمقراطية. وهو امر تسبب بارياك لبعض جوانب المشهد السياسي كون الأحزاب الموجودة في السلطة تدير العمل السياسي الحكومي والبرلماني وحتى التنفيذي استنادا إلى المحاصصة والتوافقية في حين ان المطالب جاءت تدعو إلى الاصلاح، وهو ما

٤ - ينظر: باسم عبد السادة خليف، ور المرجعية الدينية في العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ٧١ ٨٨٤.

٥ - ينظر: عبد السلام بغلاي، السلم الوطني (المدني) دراسة اجتماعية سياسية، الطبعة الأولى، بغداد: بيت الحكمة، ٢٠١١، ص ٥٥ -٤.

دفع الأحزاب الموجودة إلى مسايرة الشارع وصارت تدعو هي الأخرى إلى الإصلاح. والتوقعات الممكن الخروج بها انه في ظل تقلص عائدات الدولة المالية وعدم وجود مخرجات حقيقية للتنمية السياسية والاقتصادية فان سقف المطالب الاجتماعية سيرتفع بوجه تحقيق اصلاح سياسي، وهو امر سيفرض مزيدا من القيود على الأحزاب في طريقة ادارتها للعمل السياسي والاتجاه نحو اعلاء حكم القانون وترسيخ التجربة الديمقراطية. وبالتالي فأن وجود العامل شعبي له تأثيره في مدى تطبيق الديمقراطية، اذ يعد من العوامل المهمة في المحافظة على الديمقراطية، وطالما ان الاخيرة لا يمكن ان تتم الا بوجود احزاب تتفاعل معه فهو مدعاة لان تعيد الاحزاب السياسية تقييم موقفها بما يتلاءم والدعم الشعبي المتحقق والداعم للديمقراطية.

٥-الدعم الدولي:

من المتعارف عليه ان النظام الديمقراطي في العراق لم يرق نتيجة لثورة أو انقلاب، بل قد جاء نتيجة التدخل الدولي المتمثل بالاحتلال الأمريكي، والمباركة التي حظي بها من الامم المتحدة عندما شرعت باجراءات نقل السلطة في حزيران عام ٢٠٠٤، بمعنى ان المجتمع الدولي ممثل بالولايات المتحدة هي من حاول ان يرسي النظام الديمقراطي وهو المشرف على عملية سير العملية السياسية فيه. والولايات المتحدة هي من تقف حائلا لمنع التراجع عن التجربة الديمقراطية في هذا البلد، وترفدها بكل احتياجاتها، كون التجربة العراقية في هذا المجال من المفترض أمريكا ان يتم نقلها إلى كل دول المنطقة بعد ان تنضج وتصبح محط احترام واعجاب الاخرين؛ وفقا لفكرة مشروع الشرق الاوسط الكبير^(١).

وهكذا، فأن توفر هذه المعطيات وغيرها سيجعل من استمرار الديمقراطية وتطورها ومنع احتكار اي تنظيم سياسي للسلطة امرا واردا، ما لم تكن هناك معطيات

٥ - علي السله ي، العراق الجديد فلق التاريخ وعقدة القوة من قسما وسة المالكي إلى جدائل الزبيث، الطبعة الأولى،

أخرى تصيح باتجاه مخالف للعمل الديمقراطي، كما سيتم التعرف عليها في المشهد التالي.

المشهد الثاني: تراجع العمل الديمقراطي

كما اشرنا فيما سبق، فإن الديمقراطية تتطلب توفر شروط وبيئة مناسبة من اجل تطبيقها بالشكل الحقيقي الذي ينتفع معه المجتمع من ايجابياتها، وهذه الشروط لا زالت غير متوفرة، وبالتالي فإن اصحاب هذا المشهد يرجحون تراجع تجربة الديمقراطية في العراق، وهناك امكانية تلكوها أو حتى الرجوع إلى الطريقة غير الديمقراطية في الحكم، وهو ما تؤكد ممارسات الأحزاب ذاتها في الاتجاه إلى توسيع قاعدة العنف دعما وتشجيعا وتحريضا، مع الاستمرار في التعرض غير المسؤول لمبدأ التعايش السلمي والسلم الاهلي من خلال وسائل الاعلام المختلفة واستغلال دور العبادة وانشاء التنظيمات المسلحة واستغلال مؤسسات الدولة لصالح بعض الأحزاب وتحديدات التي تتولى مهام ادارة الوزارات والمؤسسات الحكومية وغيرها من الممارسات^(١).
اما عن المعطيات التي ترجح مثل هذا المشهد فهي كثيرة، ويمكننا ان نورد البعض منها، وكما يأتي:

١- البيئة الداخلية:

تزامن تطبيق الديمقراطية في العراق مع مرور البلد بالكثير من الازمات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذه الازمات تحولت البلاد معها إلى ما يشبه الفوضى العامة، حيث الانهيار الامني المتكرر والازمات السياسية التي تعصف

^١- للمقارنة، ينظر مثلا: حنن محمد القيسي، دراسة في تمويل الأحزاب السياسية في العراق، مجلة الحقوق، العدد ١٣ و ١٤، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١، ص ٤ ٥ ٦. وايضا: نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قفون الأحزاب، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٣، جامعة بغداد، ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩

بالبلد بين حين وآخر، وهشاشة الاقتصاد وانقسام شبه تام للمجتمع على اسس طائفية وقومية ومناطيقية^(١).

ان حل جميع هذه الازمات يفترض وجود نظام سياسي قوي وقادر على ان يضبط ايقاع العمل السياسي ويحد من تقلباته وتغيراته التي تتطلبها العملية الديمقراطية، وعلى هذا الأساس البعض لم يكتفي بضرورة التحول نحو النظام الرئاسي، بل طرح تعليق العمل بالدستور، ووقف كل اشكال العملية الديمقراطية واعلان حالة الطوارئ من اجل مواجهة الاخطار التي تحيط بالبلاد، بوصفها اعمال باتت امرا واردا لمن يريد ان يستقر وضع البلد، لأنه يتعلق بوجود الدولة ومستقبلها، في حين ان الديمقراطية لا تتعدى ان تكون طريقة للحكم من الممكن التخلي عنها لحين توفر شروطها التي يفترض العراق إلى أغلبها^(٢). وهذا الطرح وجد من بين الأحزاب السياسية من ايده سواء بصيغة الاتجاه الى النظام الرئاسي (ائتلاف دولة القانون)، او الاتجاه الى تعليق العمل بالدستور (التيار المدني).

٢- البيئة الإقليمية:

لم تتأخر الولايات المتحدة في الاعلان عن نيتها نقل التجربة الديمقراطية إلى كل دول المنطقة المحيطة بالعراق، شريطة ان ينجح تطبيقها في الاخير، وبما ان اغلب ان لم نقل جميع البلدان المحيطة بالعراق خاصة الدول العربية وايران هي دول لا تعتمد الديمقراطية في الحكم، فأن المشروع الأمريكي هو بمثابة تهديد مباشر لها ولأنظمتها السياسية الحاكمة، التي بالتأكيد انها غير مستعدة لأن تقبل بالاحتلال الأمريكي ولا

٥- محمد صابر كريم، عوامل تفريغ العملية الانتخابية من محتواها الديمقراطي، مجلة الدراسات لما ولية، العدد ٨٥، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص ٦٦ ٦٩ ٣. وايضا: أحمد فاضل جاسم ب ود، ((عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية... والآفاق المستقبلية))، مجلة السياسة وما ولية، العدد ٥٢، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص ٨٥ ٨٨ ١. وايضا: سؤدد كاظم مه ي، العراق بين الديمقراطية والأمن، مجلة مركز المستقبلية للدراسات العربية وما ولية، العدد ١٧، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص ٢ ٣ ٨.

٥- ينظر: نجلاء مه ي شريف، مصدر سابق، ص ١ ٦ ٧. وايضا: دعوات لتحويل نظام العراق لرئاسي... ونواب يثر و ن : سيرسخ "التشبيث بالسلطة، استخراج بتاريخ: ٢٢ اب ٢٠١٥.

<http://aynaliraqnews.com/index.php?aa=news&id22=40506>

وايضا: القانونية النيابية تؤكد عدم امكانية تطبيق النظام الرئاسي في العراق، استخراج بتاريخ: ٢٣ اب ٢٠١٥.

<http://www.almaalomah.com/news/24700>

بإزاحتها عن الحكم، لذلك اخذت هذه الدول تعمل بكل ما اوتيت من قوة من اجل ان تفشل المشروع الأمريكي في العراق، بمعنى افشال أو اسقاط الذريعة الديمقراطية في الخطاب السياسي الأمريكي وليس لافشال الديمقراطية، وهو ما قاد إلى وضع المعوقات في وجه العمل السياسي في مرحلة ما زالت الديمقراطية في بداية مراحلها الاولى، ومن تلك العراقيل التي وضعتها دول الجوار في وجه تطبيق الديمقراطية في العراق، الاتي:

أ- دعم الارهاب في العراق، عن طريق ضخ، او التغاضي عن دخول العناصر الارهابية والاموال والسلاح الكافي لإدامة زخم عمليات القتل والتفجير واثارة الرعب والفوضى ضمن سقف مسيطر عليه إقليميا.

ب- توفير المؤسسات الاعلامية ذات القدرات التقنية والمالية الضخمة، من اجل تشويه صورة العمل الديمقراطي في العراق، وتحريك الشعب العراقي ضد حكاه.

ج- عدم الاعتراف بخطوات العملية الديمقراطية في العراق، واعتبار النظام العراقي نظاما جاء به الاحتلال وهو غريب عن المنطقة الإقليمية المحيطة به، باستثناء ايران التي اعترفت بالنظام السياسي القائم في وقت مبكر ودعمته ليس لكونه ديمقراطيا انما لأسباب مذهبية؛ ولم تتجه الدول العربية إلى الاعتراف بالنظام الناشئ الا تحت ضغوط امريكية.

د- تشجيع الانقسامات المذهبية والقومية في العراق، واستخدامها كورقة للضغط على الحكومة العراقية من اجل القبول بصيغ أخرى للحكم غير الديمقراطية الحقيقية، مثل ترسيخ التوافقية والمحاصصة السياسية، وقد يصل الامر إلى الحد الذي تدعم فيه دول الإقليم تقسيم العراق في حالة شعرت من ان النظام العراقي يشكل خطرا عليها (١).

٥ - ينظر: احمد عارف ارحيل الكفارنة، الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٥، دمشق: جامعة دمشق، ٢٠٠٩، ص ٩٠ + ٩١.

وهكذا، يمكننا ان نقول بأن البيئة الإقليمية المحيطة بالعراق هي بيئة غير مشجعة على استمرار العراق بالمسار الديمقراطي، وهي تساعد بدلا عن ذلك في تراجع الديمقراطية فيه.

٣- البيئة الدولية:

بالرغم من كون الولايات المتحدة هي من اشرفت على تشكيل النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وهي من اعتبرت ان احد أسباب احتلالها هو لإزاحة النظام السابق الذي عدته نظاما دكتاتوريا وإحلال النظام الديمقراطي بدلا عنه، وعلى الرغم من كون الولايات المتحدة وقفت حائلا بوجه اي تنظيم سياسي عراقي يحاول تعطيل العملية السياسية أو البقاء في السلطة أكثر من المدد التي حددها الدستور، الا ان كل ذلك لا يمنع الولايات المتحدة من ان تتراجع عن دعمها للنظام الديمقراطي فيه في حالة وجدت ان دعمها له لم يعد يواءم مصالحها، خاصة وان البعض من الساسة العراقيين لا يتوانون عن معارضة السياسات الأمريكية في المنطقة الإقليمية المحيطة بالعراق، وبالتالي فإن مشهد تخلي الولايات المتحدة عن دعم الديمقراطية في العراق من الممكن ان يتحقق في المستقبل^(٦)، سواء نحو نظام حكم شمولي، أو نظام حكم عسكري مؤقت، أو باستبدال الدستور، أو باي صيغة أخرى يمكن ان يقع عليها اختيارها في التعامل مع العراق، وبضمنه السعي لتفكيك العراق. وربما من المتصور ايضا حدوث انحسار في مدى الانغماس الأمريكي في دعم النظام السياسي العراقي مما سيفضي إلى وقوع العراق في فوضى، خصوصا وان اغلب الأحزاب الإسلامية والقومية يمتلك تنظيمات مسلحة وقدرات يمكنها ان تدفع إلى تعظيم مدى العنف في البلاد من اجل السيطرة عليه، وان دول الجوار مستعدة للتدخل في العراق، وهو امر يمكن معه (اي انحسار في مدى الانغماس) ان يقع العراق كليا أو جزئيا في فوضى ويكرس الصراع الاثني والطائفي، ويدفع العراق إلى ان يكون دولة فاشلة^(٧).

^٦ - ينظر : عبد الرحمن البكري، داعش ومستقبل العالم، الطبعة الأولى، كولن: دار الغرباء للطباعة والنشر، ٢٠١٤، ص ٩٩.

^٧ - إياد العنبر، واسحق يعقوب محمد، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات لما ولة الفاشلة ومتغيرات انهيار

الخاتمة:

واضح من خلال ما تقدم، من الأحزاب السياسية العراقية لم تتراجع عن العمل بالديمقراطية، ولكنها حرفتها عن مسارها من خلال الاخذ بالديمقراطية التوافقية، بمعنى ان جوهر الديمقراطية يقوم على اساس التنافسية والتعددية، ومؤسسات حكم القانون... وان مستقبل الديمقراطية في العراق يتحدد بقدرة الأحزاب والقوى السياسية العراقية على الاستفادة من المعطيات الداعمة للديمقراطية والتي تم تناولها في ثنايا البحث، ومحاولة ابعاد أو تحييد العوامل الكابحة لتقدمها. فالديمقراطية لا يمكن ان تنمو الا بوجود احزاب فضلا عن العوامل الاخرى التي يشترط ان تتوفر وهي حكم القانون والفصل بين السلطات وغيرها، اي ان الاحزاب هي شرط للديمقراطية واستمرارها في البلد.

الاستنتاجات:

بعد ان بينا طبيعة العلاقة بين الاحزاب والديمقراطية في العراق، فقد خرج البحث بجملة من الاستنتاجات ومنها الاتي:

١- فيما يخص مدى ارتباط ومنظور الأحزاب الموجودة بالديمقراطية في مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣: المرحلة النظرية، لم تكن الأحزاب السياسية العراقية الفاعلة اليوم، في مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣ تتخذ من الديمقراطية وسيلة للعمل الحزبي، وكانت تتخذ منها شعارا للمحافظة على الدعم الدولي، ولجعلها حجة على النظام السياسي العراقي السابق، على اعتبار انها لو وصلت إلى السلطة لخلصت العراق من دكتاتوريته وأقامت الديمقراطية في هذا البلد.

٢- فيما يخص الأحزاب و واقع الديمقراطية في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣، بقي منظور الأحزاب السياسية في العراق للديمقراطية كونها وسيلة لضمان بقاءها في السلطة او وجودها بالقرب منها، وعندما وجدت بأن الديمقراطية الحقيقية لا تحقق هذه الغاية كون نتائج الانتخابات التنافسية ستقود الى وجود اقلية تتولى الحكم واقلية تتجه للمعارضة، لجأت إلى دعم استمرار تطبيق الديمقراطية التوافقية التي تعطي هذه الأحزاب امكانية البقاء في السلطة بغض النظر عن مدى شعبيتها ومدى النتائج التي

تحصل عليها في الانتخابات، واستند البعض في قبوله بالصيغ التوافقية على كون المجتمع منقسم، وانه لا يمكن الركون إلى ارادة الاغلبية في ادارة مجتمع منقسم، يزداد سقف عدم تعايش انقساماته بفعل الاحزاب نفسها. والاهم من ذلك ان التوافقية تمنع وجود معارضة برلمانية تتمتع فيها الأحزاب بقدرة على ادارة الحكم واخرى على معارضته استنادا إلى الوظائف التي من اجلها تشرع الأحزاب وتنافس، وهو امر يقود إلى غياب المسؤولية وغياب الرقابة وشيوع الفساد وتراجع الاداء الحكومي والعمل الديمقراطي السليم وافراغ الأحزاب السياسية من محتواها وجدوى وجودها والاهداف الواجب ان تحققها بغض النظر عن خصوصية توجهاتها: دينية/ ليبرالية.

٣- فيما يخص مستقبل الديمقراطية في العراق، تتجاذب مستقبل الديمقراطية في العراق جملة من المعطيات المتعاكسة والمتناقضة، البعض منها يرشح ان يستمر العمل بالديمقراطية بل وان تتعزز طريقة العمل بها حتى تصل إلى مراحل متقدمة، وما يدعم هذا الاتجاه ان الأحزاب السياسية بدأت تعي خصوصية المرحلة وطبيعة الظروف التي تلم بالبلاد وان لا خيارات امام الاستمرار غير الانقسام التام أو الديمقراطية. وهناك على النقيض من ذلك معطيات من نوع اخر تؤيد تراجع وانحسار العمل الديمقراطي في العراق وما يدعمه ان الأحزاب نفسها اسست لمرحلة الانهيار والتفكك بممارسات عاجلها متن البحث مستفيدا من مجموعة عوامل محلية وإقليمية، وان مدى غلبة اي من هذه المعطيات هي التي ستحدد مستقبل الديمقراطية.

التوصيات:

وفي ضوء ما تقدم، يمكن تقديم عدة مقترحات كتوصيات يقدمها الباحث للمهتمين من الباحثين والسياسيين العراقيين:

١- ضرورة تصحيح مسار العمل السياسي، والتحول بعيدا عن المحاصصة والتوافقية، كونها قادت إلى التأثير سلبا على التنافسية، التي تعتبر واحدة من اهم اعمدة العلاقة بين الأحزاب السياسية والديمقراطية. والتصحيح يكون عبر اعتماد الاغلبية السياسية في تولي الحكم بالبلاد، وبوجود معارضة صحيحة وقوية، فهما يمكن تصحيح العملية السياسية واعطاء دفعة قوية للنظام الديمقراطي.

- ٢- ضرورة التأكيد على الطابع الليبرالي-المدني للنظام السياسي والدولة، اي ان الدولة كيان محايد، وان التنافس يكون عبر برامج سياسية تطرحها الأحزاب لا تمس ثوابت الكيان الوطني العراقي.
- ٣- من الضروري ان يكون هناك التزام بما تم اقراره في قانون الأحزاب السياسية العراقية، وعدم ترك امر وجودها ونشاطها من غير ضوابط.

Abstract

Political parties and democracy in Iraq after 2003 (Present and Future)

Nour Qais Abboud Alkhozal

College of Political Science/ University of Al-Nahrain

This paper deals with the subject the relationship of political parties with democracy, applied case is Iraq, that democracy coupled with the existence of multi-party political, and other aspects, and the case of Iraq has provided indications that: that pluralism were not prove the existence of a full democracy, what exists is a process of transition, and weakness in the weakness of the cultural foundation, and the recent experience of democracy, and weak institutions, however, Iraq has succeeded in developing a constitution, accept political pluralism, and gives wide freedom.